

مصر-تقر-مشروع-قانون-بناء-الكنائس-والتفاصيل-غامضة



أعلنت الحكومة المصرية، مساء يوم الخميس، موافقتها على مشروع قانون بناء الكنائس، "بعد التوافق الكامل عليه مع ممثلي مختلف الكنائس المصرية"، عقب حالة من الجدل أثارت حول المشروع خلال الأسابيع الأخيرة

وأبرز ملامح مشروع القانون تتمثل في تحديد مدة لا تتجاوز 4 أشهر، يقوم خلالها المحافظ (أعلى مسؤول حكومي بأقاليم مصر) بالبت في أي طلب للحصول على ترخيص بناء كنيسة، على أن يطبق على الكنائس نفس ما يسري على باقي المباني من قواعد في شأن الارتفاعات والترميمات والتوسعات، دون تدخل من الأجهزة الأمنية، بحسب وسائل إعلام مصرية

وفي السابق، كان بناء الكنائس وترميمها يخضع لقرارات الأجهزة الأمنية، دون سقف زمني للبت في طلب البناء

وجاء الإعلان عن الموافقة عقب الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء يوم الخميس، وبعد ساعات من إعلان الكنيسة المصرية الأرثوذكسية، "الممثلة لأكثر الطوائف المسيحية بمصر"، التوصل إلى صيغة توافقية مع الحكومة حول مشروع قانون بناء الكنائس

وقال مجلس الوزراء المصري في بيان: "وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن تنظيم بناء وترميم الكنائس، وذلك في ضوء أحكام الدستور، وبعد التوافق الكامل عليه مع ممثلي مختلف الكنائس المصرية"، دون مزيد من التفاصيل عن بنود المشروع

وعقب موافقة الحكومة على مشروع القانون من المنتظر أن يتم إرساله قريبا إلى البرلمان لمناقشته والتصويت عليه

وفجر الخميس، قال بولس حليم، المتحدث باسم الكنيسة الأرثوذكسية المصرية، في بيان إن "المجمع المقدس (أعلى هيئة كنسية) عقد جلسة بحضور 105 مطارنة وأساقفة من بين أعضائه البالغين 126 عضوا، لمناقشة قانون بناء وترميم الكنائس"، دون تفسير لغياب 21 رجل دين عن الاجتماع

وأضاف: "بعد المناقشات والتعديلات التي تمت أخيرا، والتوافق مع ممثلي الكنائس المسيحية (لم يحدد)، يعلن المجمع المقدس وبنية خالصة، التوصل إلى صيغة توافقية مع ممثلي الحكومة، وتقديمه لمجلس النواب"، لافتا إلى أن مشروع القانون "مزمع تقديمه إلى مجلس (النواب خلال أيام) دون تحديد وقت

وكان رئيس الوزراء المصري، شريف إسماعيل، التقى الاثنين الماضي، بابا الكنيسة المصرية الأرثوذكسية (الرئيسية في البلاد)، تواضروس

وحسب المادة 235 من الدستور المصري الحالي، يصدر مجلس النواب في أول دور انعقاد له (بدأ في يناير ولا يقل انعقاده عن 9 أشهر من يوم الانعقاد) قانونا لتنظيم بناء وترميم الكنائس، بما يكفل حرية ممارسة المسيحيين لشعائهم الدينية، وهو ما جرت حوله مناقشات حكومية وبرلمانية مع الكنائس الرئيسية الثلاث (الأرثوذكسية، الإنجيلية، الكاثوليكية) بالبلاد، دون تحديد توقيت رسمي لعرضه على مجلس النواب.

ويعد الخلاف على بناء الكنائس أحد أبرز أسباب التوترات بين المسلمين والمسيحيين في مصر.